الأمم المتحدة

E/CN.3/2008/25

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
12 December 2007
Arabic
Original: English

اللجنة الإحصائية

الدورة التاسعة والثلاثون

٢٦-٢٩ شباط/فبراير ٢٠٠٨

البند ٤ (ك) من جدول الأعمال المؤقت*

بنود للعلم: المحاسبة البيئية

لجنة الخبراء المعنية بالمحاسبة البيئية – الاقتصادية

مذكرة من الأمين العام

بناء على طلب اللجنة الإحصائية في دورتها الثامنة والثلاثين**، يتشرف الأمين العام بإحالة تقرير لجنة الخبراء المعنية بالمحاسبة البيئية – الاقتصادية. ويصف التقرير التقدم المحرز في أعمال لجنة الخبراء، بما في ذلك الحالة الراهنة لإطار إدارة المشاريع لتنقيح دليل المحاسبة القومية: المحاسبة البيئية – الاقتصادية المتكاملة لعام ٢٠٠٣؛ ويقدم استراتيجية تنفيذ نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية للمياه؛ ويتناول التقدم المحرز في المرحلة الثانية من التقييم العالمي للإحصاءات البيئية والمحاسبة البيئية – الاقتصادية. ويُرجى من اللجنة أن تحيط علما بهذا التقرير.

* E/CN.3/2008/1.

** انظر الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠٠٧، الملحق رقم ٤ (*E/2007/24*)، الفصل الأول – ألف.

080108 080108 07-64054 (A)

تقرير لجنة الخبراء المعنية بالمحاسبة البيئية – الاقتصادية

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا – مقدمة	١-٢	٣
ثانيا – التقدم المحرز في أعمال لجنة الخبراء المعنية بالمحاسبة البيئية – الاقتصادية	٣-٦٠	٤
ألف – تنقيح دليل المحاسبة القومية – ٢٠٠٣	٤-٢٧	٤
١ – المسائل المتصلة بالمواءمة	٦-١٢	٥
٢ – إطار إدارة المشاريع	١٣-٢٧	٦
باء – التنسيق	٢٨-٣٧	١٠
١ – فريق لندن المعني بالمحاسبة البيئية	٢٩-٣٠	١٠
٢ – فريق أوسلو المعني بإحصاءات الطاقة	٣١-٣٢	١٠
٣ – الفريق العامل المعني بالمعلومات والتوقعات البيئية التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي: الأعمال المتعلقة بحسابات تدفقات المواد	٣٣	١١
٤ – الفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بالحسابات البيئية	٣٤-٣٥	١١
٥ – الفريق العامل المشترك المعني بإحصاءات التنمية المستدامة	٣٦-٣٧	١٢
جيم – التعزيز والتنفيذ	٣٨-٦٠	١٢
١ – التقدم المحرز في مجال التقييم العالمي للإحصاءات البيئية والمحاسبة البيئية – الاقتصادية	٤٠-٤٣	١٣
٢ – استراتيجية تنفيذ نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية في مجال المياه	٤٤-٦٠	١٤

أولا – مقدمة

١ – اتخذت اللجنة الإحصائية الإجراءات التالية في دورتها الثامنة:

(أ) أشادت بعمل لجنة الخبراء المعنية بالمحاسبة البيئية – الاقتصادية، وشددت على أهمية عمل اللجنة في رفع مستوى دليل المحاسبة القومية: المحاسبة البيئية – الاقتصادية المتكاملة لعام ٢٠٠٣، لكي يصبح معيارا دوليا للإحصاء، استنادا إلى قائمة من المسائل المتفق عليها ومع مراعاة الاتساق مع تنقيح نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣، وغيره من معايير الاقتصاد الكلي المنقحة؛

(ب) اعتمدت الجزء ١ من نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية للمياه باعتباره معيارا إحصائيا دوليا مؤقتا، مع الاعتراف بإقبال المستخدمين الملحوظ عليه، وشجعت تنفيذ النظام في البلدان؛

(ج) طلبت أن تُعيد اللجنة الإحصائية تقييم نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية للمياه عندما تقدم إليها النسخة المنقحة من دليل المحاسبة القومية: المحاسبة البيئية – الاقتصادية المتكاملة لعام ٢٠٠٣، لاعتمادها معيارا إحصائيا دوليا؛

(د) طلبت إلى الشعبة الإحصائية في الأمم المتحدة وضع استراتيجية لتنفيذ نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية للمياه، وتقديمها إلى اللجنة الإحصائية في دورتها المقبلة، آخذة في اعتبارها ما بلغته البلدان من مراحل متفاوتة في تطوير الإحصاءات البيئية والمحاسبة البيئية – الاقتصادية؛

(هـ) طلبت إلى البلدان والوكالات الدولية تخصيص موارد كافية ضمن برامج أعمالها لتنقيح دليل المحاسبة القومية: المحاسبة البيئية – الاقتصادية المتكاملة لعام ٢٠٠٣، نظرا للحاجة العاجلة إلى ذلك التنقيح؛

(و) طلبت إلى لجنة الخبراء وضع إطار لإدارة مشروع تنقيح دليل المحاسبة القومية: المحاسبة البيئية – الاقتصادية المتكاملة لعام ٢٠٠٣، وتقديمه إلى اللجنة الإحصائية في دورتها المقبلة، وكذلك تقديم تقرير عن التقدم المحرز في ذلك؛

(ز) دعت لجنة الخبراء إلى أن تواصل، في إطار ولايتها، التنسيق مع أفرقة المدن وغيرها من أفرقة الخبراء العاملة في مجال المحاسبة البيئية – الاقتصادية وما يتصل بها من إحصاءات؛

(ح) شجعت الشعبة الإحصائية في الأمم المتحدة ولجنة الخبراء على مواصلة تنظيم مؤتمرات المستخدمين والمنتجين من أجل الاستفادة من النجاح الذي حققه مؤتمر المستخدمين

والمنتجين المعني بتسخير المعالجة المحاسبية في مجال المياه لأغراض الإدارة المتكاملة للموارد المائية؛

(ط) أحاطت علما بنتائج المرحلة الأولى من التقييم العالمي للإحصاءات البيئية والمحاسبة البيئية – الاقتصادية، وأكدت تطبيق نتائج التقييم على تقييم النطاق الحالي والمعتزم لتنفيذ دليل المحاسبة القومية: المحاسبة البيئية – الاقتصادية المتكاملة في البلدان، ورحبت بالمرحلة الثانية من التقييم العالمي المقرر إجراؤها في عام ٢٠٠٧، مع التركيز على المجالات المواضيعية التي حددتها البلدان خلال المرحلة الأولى.

٢ – ويقدم الفرع الثاني أدناه نبذة عن التقدم الذي أحرزته اللجنة في عملها، ولا سيما ما يتعلق بتنقيح دليل المحاسبة القومية: المحاسبة البيئية – الاقتصادية المتكاملة لعام ٢٠٠٣، الذي يشار إليه عادة بالرمز SEEA-2003 (دليل المحاسبة القومية – ٢٠٠٣)، بما في ذلك إطار إدارة المشروع، وكذلك القيام، في إطار ولاية اللجنة، بتنسيق مختلف الأفرقة العاملة في مجال المحاسبة البيئية – الاقتصادية وما يتصل بها من إحصاءات؛ والتقدم المحرز في أعمال المرحلة الثانية من التقييم العالمي للإحصاءات البيئية والمحاسبة البيئية – الاقتصادية المتعلقة بمجالات مواضيعية معينة؛ واستراتيجية تنفيذ نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية للمياه.

ثانيا – التقدم المحرز في أعمال لجنة الخبراء المعنية بالمحاسبة البيئية – الاقتصادية

٣ – ناقشت لجنة الخبراء المعنية بالمحاسبة البيئية – الاقتصادية، خلال اجتماعها الثاني المعقود في نيويورك يومي ٥ و ٦ تموز/يوليه ٢٠٠٧، تنقيح دليل المحاسبة القومية – ٢٠٠٣، بما في ذلك المسائل المتعلقة بهيكل الدليل المنقح، وقائمة المسائل المدرجة في جدول أعمال البحوث، والمسائل التي تتطلب المواءمة. وكذلك ناقشت اللجنة إطار إدارة المشاريع من أجل تنقيح الدليل، والتقييم العالمي للإحصاءات البيئية والمحاسبة البيئية – الاقتصادية، واستراتيجية تنفيذ نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية للمياه. وتناقش هذه المواضيع أدناه بمزيد من التفصيل.

ألف – تنقيح دليل المحاسبة القومية – ٢٠٠٣

٤ – وافقت لجنة الخبراء على قائمة المواضيع المدرجة في جدول أعمال تنقيح دليل المحاسبة القومية – ٢٠٠٣، بصيغتها التي عرضها فريق لندن المعني بالمحاسبة البيئية. وستقدم قائمة كاملة للمواضيع في ورقة معلومات عامة تُعرض على اللجنة الإحصائية في دورتها التاسعة والثلاثين. وفضلا عن ذلك أيد فريق الخبراء توصيات فريق لندن الداعية إلى فصل ريع الموارد إلى مكونين هما الدخل والاستنفاد، ومعالجة موضوع التنقيب عن المعادن.

٥ - ووافقت اللجنة، بناء على توصية فريق لندن، على هيكلة دليل المحاسبة القومية - ٢٠٠٣ المنقح في ثلاثة أجزاء كما يلي: الجزء الأول، المعيار الإحصائي؛ الجزء الثاني، الحسابات غير المعيارية؛ الجزء الثالث، التطبيقات. ووافقت أيضا على ما يلي: (أ) أن تنحصر مناقشة المؤشرات في الجزء الثالث، التطبيقات؛ (ب) ألا يتناول الدليل المنقح الأمثلة القطرية ومسائل التصنيف.

١ - المسائل المتصلة بالمواءمة

٦ - خصت لجنة الخبراء بالذكر تلك المسائل التي تتطلب التنسيق بين أفرقة المدن وغيرها من أفرقة الخبراء، أو التي تتطلب اهتماما خاصا بسبب صعوبة إيجاد حلول لها تكون مقبولة على نطاق واسع. ويشمل ذلك المسائل المتعلقة بحسابات الطاقة، وحسابات تدفق المواد، وكذلك تقييم التدهور، وتُناقش هذه المسائل أدناه بصورة منفصلة.

(أ) حسابات الطاقة

٧ - اعتبرت لجنة الخبراء حسابات الطاقة كموضوع بلغ مرحلة النضج ويمكن رفعه إلى مستوى معيار إحصائي دولي. وأعادت التأكيد على أن حسابات الطاقة ينبغي أن تكون من ضمن المكونات الهامة لدليل المحاسبة القومية المعياري. وحثت لجنة الخبراء على الشروع فورا في أعمال توحيد المفاهيم والتعاريف والتصنيفات الخاصة بحسابات الطاقة. وطلبت إلى الشعبة الإحصائية في الأمم المتحدة وفريق لندن المعني بالمحاسبة البيئية وفريق أوسلو المعني بإحصاءات الطاقة أن تنسق بين أنشطتها بشكل وثيق من أجل تفادي ازدواجية العمل وكفالة اتساق حسابات الطاقة وإحصاءاتها.

٨ - ورحبت لجنة الخبراء باقتراح الشعبة الإحصائية توحيد حسابات الطاقة من خلال إعداد وثيقة عن حسابات الطاقة. وتغطي الوثيقة جميع جوانب حسابات الطاقة، بما فيها التدفقات والمخزونات، بشكليها المادي والنقدي - وتتضمن مجموعة من الجداول المعيارية تُدرج في دليل الحسابات القومية - ٢٠٠٣ المنقح. وستقوم الشعبة الإحصائية بدور القيادة في إعداد الوثيقة بالتشاور مع فريق لندن وفريق أوسلو.

(ب) حسابات تدفق المواد

٩ - ناقشت لجنة الخبراء خلال اجتماعها الأخير ورقة أعدها المكتب الإحصائي الاتحادي في ألمانيا وهيئة إحصاءات الدانمرك، تبين الفروق المفاهيمية بين الدليل التوجيهي لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي المتعلق بحسابات تدفق المواد، وبين دليل المحاسبة

القومية، واقترحت طريقة للمضي قُدُما في المواءمة بين النهجين. وحددت الورقة ثلاثة مواضيع تتطلب المواءمة، وهي: (أ) المصطلحات؛ (ب) حسابات تدفق المواد على نطاق الاقتصاد؛ (ج) هيكل دليل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. واتفقت لجنة الخبراء مع التوصيات الواردة في الورقة وأكدت أهمية المواءمة بين دليل منظمة التعاون والتنمية المتعلق بحسابات تدفق المواد، وبين مفاهيم دليل المحاسبة القومية.

١٠ - وكذلك أوصت لجنة الخبراء بما يلي: (أ) إعداد وثيقة لدليل المحاسبة القومية - حسابات تدفق المواد، تستند إلى الدليل التوجيهي لمنظمة التعاون والتنمية، على أن تتواءم بصورة تامة مع مفاهيم دليل المحاسبة القومية؛ (ب) تقديم الوثيقة إلى اللجنة الإحصائية لإقرارها. وطلبت لجنة الخبراء إلى الشعبة الإحصائية في الأمم المتحدة، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والمكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية التعاون بهذا الخصوص والاشتراك في نشر وثيقة دليل المحاسبة القومية - حسابات تدفق المواد.

١١ - وعقب توصية اللجنة وافقت الشعبة الإحصائية ومنظمة التعاون والتنمية والمكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية على مواصلة العمل على مشروع وثيقة ''دليل المحاسبة القومية - حسابات تدفق المواد'' الجديدة، وعينت الشعبة خبيرا استشاريا لوضع مشروع الوثيقة. وستُناقش تفاصيل المواضيع المتعلقة بالمواءمة خلال الاجتماع المقبل لفريق لندن المقرر عقده في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. ومن المتوقع أن تتم مناقشة مشروع الوثيقة خلال الاجتماع المقبل للجنة الخبراء المقرر عقده خلال الفصل الثاني من عام ٢٠٠٨، وسيُعرض المشروع على اللجنة الإحصائية لاعتماده بناء على توصية لجنة الخبراء.

(ج) تقييم التدهور

١٢ - يظل تقييم التدهور أحد أكثر المواضيع إثارة للجدل ضمن عملية تنقيح دليل الحسابات القومية - ٢٠٠٣. وقد اتفق أعضاء لجنة الخبراء على أنه، نظرا لأهمية الموضوع بالنسبة للسياسات، ينبغي إدراجه في الدليل المنقح. غير أنه نظرا لعدم بلوغ المنهجيات مرحلة متقدمة من التطور وعدم الاعتراف بها على نطاق واسع، فسيُتناول تقييم التدهور في الجزء الثاني من الدليل. ويجري إنشاء فريق فرعي يُعنى بالمسائل المتعلقة بتقييم التدهور.

٢ - إطار إدارة المشاريع

١٣ - ناقشت لجنة الخبراء مقترحا لإطار إدارة المشاريع تنقيح دليل الحسابات القومية - ٢٠٠٣. والغرض الرئيسي من إطار إدارة المشاريع هو إبراز عناصر عملية تنقيح الدليل ومراحلها، من أجل كفالة سلاسة هذه العملية وشفافيتها، وتمتعها بالدعم على نطاق واسع

في الأوساط الإحصائية الدولية وغيرها. وتدعو الحاجة إلى مشاركة المنظمات الإحصائية الوطنية واستشارتها في جميع مراحل المشروع. وتشكل عملية التشاور عنصرا هاما من برنامج العمل، وتتطلب مشاركة نشطة من المنظمات الوطنية والإقليمية والدولية.

١٤ - ويتكون إطار إدارة المشاريع من أربعة أجزاء هي: (أ) معايير إدراج المواضيع في جدول أعمال البحوث؛ (ب) ترتيبات الإدارة، بما فيها أدوار ومسؤوليات جميع الأفرقة والمنظمات المشاركة؛ (ج) عملية اتخاذ القرارات والتنسيق بين مختلف الأفرقة المشاركة؛ (د) مخطط برنامج العمل، بما فيه النواتج والجداول الزمنية والتمويل. ويرد أدناه موجز لإطار إدارة المشاريع، وسيقدم التقرير التفصيلي في هيئة ورقة معلومات عامة أثناء الدورة التاسعة والثلاثين للجنة الإحصائية.

(أ) معايير إدماج القضايا في جدول أعمال البحوث

١٥ - تجري عملية تنقيح نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية لعام ٢٠٠٣ بغرض الإبقاء على المبادئ الرئيسية للنظام الحالي، مع مراعاة طلب المستخدمين والمحافظة على الاتساق مع سائر المعايير الإحصائية للاقتصاد الكلي، من قبيل نظام الحسابات القومية، ودليل ميزان المدفوعات، وكتيب الإحصاءات المالية الحكومية، ودليل الإحصاءات النقدية والمالية، والتصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية، والتصنيف المركزي للمنتجات، وما إلى ذلك. غير أنه ربما تكون هناك حاجة لمواصلة وضع التصنيفات وتوحيدها. وستراعي عملية التنقيح إمكانية تنفيذ المبادئ التوجيهية دون المساس بقابلية مقارنتها على النطاق الدولي. وعلاوة على ذلك، سوف يشمل الجزء الثاني الحسابات غير المعيارية لنظام المحاسبة البيئية والاقتصادية المنقح لعام ٢٠٠٣ المسائل ذات الأهمية الجلية في مجال السياسات والممارسات القطرية المتطورة جيدا، ولكن لا يتوقع أن تحظى بتوافق منهجي في الآراء.

(ب) الترتيبات الإدارية

١٦ - يشارك في عملية تنقيح نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية لعام ٢٠٠٣ كيانات شتى يتلخص فيما يلي دورها ومسؤولياتها.

١٧ - لجنة خبراء الأمم المتحدة المعنية بالمحاسبة البيئية - الاقتصادية هي الجهة المنوطة بها المسؤولية عن التنقيح، كما فوضتها اللجنة الإحصائية. وتقوم اللجنة بإدارة عملية التنقيح وتنسيقها. وهي تكفل بوجه خاص أن تكون المدخلات والمخرجات بالنسبة للمشروع ملائمة، بما في ذلك الأموال والميزانية، وتقر النواتج والنتائج المرجوة وفقا لجدول زمني متفق

عليه مع مختلف أفرقة الخبراء التقنيين العاملة تحت توجيهها، وتضع الاستراتيجية العامة لخطة العمل والبرنامج الزمني والاتصالات، وتصادق عليها. وتقدم اللجنة تقريرا إلى اللجنة الإحصائية حول التقدم المحرز في تنقيح نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية لعام ٢٠٠٣، بما في ذلك التقدم الذي تحرزه مختلف الأفرقة المشاركة في عملية التنقيح، ثم يُطلب إلى اللجنة الإحصائية اعتماد نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية المنقح لعام ٢٠٠٣ بوصفه معيارا إحصائيا دوليا.

١٨ - وتسهم أفرقة المدن وسائر أفرقة الخبراء التقنيين في عملية تنقيح نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية لعام ٢٠٠٣ بتحديد المسائل التي ستدرج في جدول أعمال البحوث المتعلقة بتنقيح نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية لعام ٢٠٠٣؛ وإيجاد حلول للمسائل الواردة في جدول أعمال البحوث المتفق عليه؛ وتقديم توصيات بإجراء التغييرات إلى اللجنة لتصدر قرارها الأخير. وسوف يتم الاتفاق مع اللجنة على المهام والمسؤوليات المحددة لأفرقة المدن وأفرقة الخبراء التقنيين. وسيتم صياغة اختصاصات المهام المتصلة بمشروع التنقيح مع كل فريق معني من أفرقة الخبراء، وستشمل المنجزات المستهدفة والجداول الزمنية، وتعيين رئيس لرصد المناقشات، وكتابة التوصيات التي ستقدم إلى اللجنة.

١٩ - ويتحمل المحرر المسؤولية عن صياغة النص المتعلق بنظام المحاسبة البيئية والاقتصادية المنقح؛ وستختاره اللجنة من بين كبار الإحصائيين المرموقين دوليا ذوي الخبرة المعترف بها في مجال المحاسبة البيئية - الاقتصادية و/أو في الحسابات القومية.

٢٠ - وتقدم الأمانة الدعم اللوجستي والإداري للمشروع، بما في ذلك التشاور مع البلدان، وعقد الاجتماعات الإقليمية وغيرها من اجتماعات الخبراء، وإدارة موقع المشروع على الإنترنت. وتضطلع الشعبة الإحصائية في الأمم المتحدة بأعمال أمانة المشروع، وهي مسؤولية تنبع من دورها بوصفها الأمانة العامة للجنة الخبراء.

٢١ - وقد أسفرت المناقشات المتعلقة بإطار إدارة المشاريع المتصلة بتنقيح نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية لعام ٢٠٠٣ عن طلب قدمته لجنة الخبراء بوضع هيكل إداري واضح للجنة نفسها. وسوف يتاح الهيكل الإداري المقترح للجنة في الدورة التاسعة والثلاثين للجنة الإحصائية بوصفه وثيقة معلومات أساسية.

٢٢ - ووافقت لجنة الخبراء على إنشاء مجلس يقوم بمساعدة رئيس اللجنة في الاضطلاع بمهام معينة بموجب السلطة المفوضة للجنة. وتشمل تلك المهام استعراض خطة العمل بوجه عام وكفالة أن تكون الأنشطة والنواتج في مسارها الصحيح وذلك برصد التقدم المحرز في مهام أفرقة المدن وأفرقة الخبراء التقنيين والاستشاريين؛ وجمع الأموال وإعداد الميزانية

للمشاريع تحت مسؤولية اللجنة، وإجراء الاتصالات مع أصحاب المصلحة، وما إلى ذلك. وسوف يُنتخب أعضاء المجلس من بين كبار المسؤولين (رؤساء المكاتب الإحصائية أو نوابهم) من المكاتب الإحصائية الوطنية والمنظمات الدولية. وسيرد تكوين المجلس في ملحق وثيقة المعلومات الأساسية المتعلقة بالهيكل الإداري للجنة الخبراء في الدورة التاسعة والثلاثين للجنة الإحصائية.

(ج) عملية صنع القرارات والتنسيق

٢٣ - تتخذ لجنة الخبراء قرارات بشأن نطاق التنقيح، وبشأن المسائل التقنية والمفاهيمية. وتتحمل اللجنة المسؤولية عن كفالة التنسيق بين مختلف أفرقة المدن وأفرقة الخبراء التقنيين الأخرى. وستقدم قائمة المسائل التي سينظر فيها لغرض تنقيحها في شكل وثيقة معلومات أساسية في الدورة التاسعة والثلاثين للجنة الإحصائية.

٢٤ - وبغية كفالة مشاركة البلدان والشفافية عموما، ستكون جميع الوثائق المعروضة للنقاش في اجتماعات اللجنة متاحة للجمهور على موقع اللجنة على الإنترنت. وتتضمن هذه الوثائق الأوراق التحضيرية ومحاضر الاجتماعات والاستنتاجات. وستوزع الاستنتاجات بشأن التغييرات المقترحة الخاصة بتنقيح نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية لعام ٢٠٠٣ عقب كل اجتماع، على جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لاستعراضها والرد عليها خلال فترة ٦٠ يوما. ولكفالة إحراز تقدم سلس، لن تستمر مناقشة المسائل التي حظيت باتفاق عام، إلا إذا حدثت حالة عدم اتساق مع القرارات المتعلقة بقضايا أخرى تقتضي مواصلة المداولات.

(د) مشروع برنامج العمل للمشروع

٢٥ - الناتج النهائي للمشروع هو نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية المنقح لعام ٢٠٠٣؛ أما النواتج المتوسطة فهي التوصيات المقدمة من أفرقة الخبراء التقنيين ولجنة الخبراء.

٢٦ - ويتم حاليا مناقشة الجدول الزمني للمشروع، ويتوقف الفراغ منه على عدد القضايا المدرجة بصورة نهائية في جدول أعمال البحوث. وتدرس لجنة الخبراء خيار إكمال التنقيح على مرحلتين: الأولى تشمل الفصول التي تشكل المعيار الإحصائي الدولي؛ والثانية تشمل الفصول التي تغطي الحسابات التي لم يتم التوصل بعد إلى إجماع بشأنها، وتطبيقاتها.

٢٧ - وسيمول المشروع بإسهامات عينية من أعضاء لجنة الخبراء، ومن صندوق استئماني. ويمول الصندوق الاستئماني بصورة رئيسية مشاركة الخبراء من البلدان النامية في اجتماعات اللجنة فضلا عن اجتماعات أفرقة المدن وأفرقة الخبراء التقنيين الآخرين وأنشطة المحرر وبعض

عمليات التشاور والنسخة الإلكترونية وفهرست نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية المنقح لعام ٢٠٠٣. وتشجع الدول الأعضاء على الإسهام في الصندوق الاستئماني بهدف تكملة التبرعات التي تقدمها الوكالات الدولية.

باء – التنسيق

٢٨ – قامت لجنة الخبراء ، بناء على تكليف من اللجنة الإحصائية، بمناقشة التقدم المحرز في أنشطة أفرقة المدن وأفرقة الخبراء التقنيين الأخرى الواقعة في إطار اختصاص اللجنة. وتتضمن هذه الأنشطة أنشطة فريق لندن المعني بالمحاسبة البيئية، وفريق أوسلو المعني بإحصاءات الطاقة، والفريق الفرعي التابع للفريق العامل المعني بالمعلومات والتوقعات البيئية بشأن حسابات تدفقات المواد التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بالإحصاءات البيئية.

١ – فريق لندن المعني بالمحاسبة البيئية

٢٩ – اجتمع فريق لندن المعني بالمحاسبة البيئية في بريتوريا، في الفترة من ٢٦ إلى ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧. وفي الاجتماع أقر فريق لندن قائمة من المسائل تتعلق بجدول أعمال البحوث لعملية تنقيح نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية لعام ٢٠٠٣، والهيكل العام لنظام المحاسبة البيئية والاقتصادية المنقح لعام ٢٠٠٣، في ثلاثة أجزاء، وأعد برنامج عمل، وأناط مهمة معالجة المسائل المختلفة في جدول أعمال البحوث بأعضائه أو بأفرقة فرعية أنشئت لهذا الغرض.

٣٠ – وسيُعقد الاجتماع المقبل لفريق لندن في روما، في الفترة من ١٧ إلى ١٩ كانون الثاني/ديسمبر ٢٠٠٧. وسيناقش الاجتماع المسائل المدرجة على جدول أعمال البحوث المتعلق بعملية تنقيح نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية لعام ٢٠٠٣.

٢ – فريق أوسلو المعني بإحصاءات الطاقة

٣١ – ويشمل برنامج عمل فريق أوسلو المعني بإحصاءات الطاقة صياغة التوصيات الدولية بشأن إحصاءات الطاقة. وتشمل تلك التوصيات تعريفات وتصنيفات وبنود بيانات ووحدات إحصائية ومبادئ توجيهية متفق عليها بشأن تجميع البيانات في مجال إحصاءات الطاقة. وعلاوة على ذلك، يقدم برنامج العمل الممارسات القطرية، ويوفر مبادئ توجيهية تنفيذية حول كيفية جمع وتجميع إحصاءات الطاقة وأرصدتها.

٣٢ - ويتضمن عمل فريق أوسلو المعني بإحصاءات الطاقة وفريق لندن المعني بالمحاسبة البيئية العديد من أوجه التآزر، لا سيما فيما يتعلق بالمفاهيم والتعاريف والتصنيفات. ويعمل رئيسا الفريقين معا عن كثب لكفالة تحقيق التنسيق الملائم (انظر الفقرة ٧ أعلاه أيضا).

٣ - الفريق العامل المعني بالمعلومات والتوقعات البيئية التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي: الأعمال المتعلقة بحسابات تدفقات المواد

٣٣ - يُضطلع بأعمال منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في مجال تدفقات المواد وإنتاجية الموارد، بما في ذلك إعداد وثيقة توجيهية بشأن تنفيذ حسابات تدفقات المواد واستخدامها، استجابة لتوصية مجلس المنظمة الصادرة في نيسان/أبريل ٢٠٠٤ بشأن تدفقات المواد وإنتاجية الموارد. وقد قام بصياغة الوثيقة التوجيهية فريق خبراء تحت رعاية الفريق العامل المعني بالمعلومات والتوقعات البيئية التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وبالتعاون مع المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية. وتوشك الوثيقة التوجيهية على أن تأخذ صيغتها النهائية، وستكون بمثابة أساس للتوسع في تطوير الأجزاء ذات الصلة في نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية المنقح لعام ٢٠٠٣.

٤ - الفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بالحسابات البيئية

٣٤ - يركز الفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بالحسابات البيئية أنشطته على إحصاءات المياه. وقد أجرى الفريق الفرعي مقارنة تفصيلية للتصنيفات والشروط والتعاريف المستخدمة في عملية جمع المعلومات المختلفة المتعلقة بالمياه على الصعيد الدولي بهدف مواءمة جمع المعلومات مع نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية في مجال المياه. ويتمثل هدف الفريق الفرعي في تنقيح الاستبيانات عن طريق مواءمة البنود والتعاريف مع نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية في مجال المياه.

٣٥ - ويعمل الفريق العامل المشترك بين الأمانات أيضا على وضع مسرد للإحصاءات البيئية، ويقوم بإعداد مجموعة قياسية من البيانات الفوقية من أجل تبادل الإحصاءات البيئية ونشرها. وسيتم إنشاء فريق فرعي جديد معني باستخدام إحصاءات استغلال الأرض والغطاء الأرضي، بقيادة منظمة الأغذية والزراعة، من أجل مواءمة تصنيفات استغلال الأرض والغطاء الأرضي، وإعداد مجموعة أساسية من المتغيرات، وتجميع أفضل الممارسات في مجال جمع البيانات.

٥ - الفريق العامل المشترك المعني بإحصاءات التنمية المستدامة

٣٦ - الفريق العامل المعني بإحصاءات التنمية المستدامة فريق مشترك بين منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومؤتمر الإحصائيين الأوروبيين التابع للجنة الاقتصادية لأوروبا التابعة للأمم المتحدة يهدف إلى تحديد مجموعة محدودة من مؤشرات التنمية المستدامة التي يمكن استخدامها لأغراض المقارنة الدولية. ويقوم الفريق بذلك عن طريق التحقيق في أوجه التطابق بين طوائف مؤشرات التنمية المستدامة المتوافرة على الصعيدين الوطني والدولي، ومقارنتها بالمؤشرات التي يمكن الحصول عليها من نهج نظري استنادا إلى رأس المال.

٣٧ - واجتمع الفريق العامل المشترك في جنيف في الفترة من ١٩-٢٠ نيسان/أبريل، وفي بوخارست في الفترة من ٨-٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ لمناقشة مشروع التقرير المعنون ''إحصاءات لأغراض التنمية المستدامة: إطار عمل لمؤشرات التنمية المستدامة''. ويطرح مشروع التقرير الحجج المفاهيمية الخاصة بطائفة مؤشرات للتنمية المستدامة تقوم على رأس المال، ويناقش أوجه التطابق بين المجموعات المتوافرة على الصعيدين الوطني والدولي. وسوف يوصي بمجموعة محدودة من المؤشرات التي تتسم بأكبر قدر ممكن من التماسك التام مع كلتا المجموعتين. وستقدم نسخة من مشروع التقرير إلى مكتب مؤتمر الإحصائيين الأوروبيين في اجتماعه الذي سيُعقد في شباط/فبراير ٢٠٠٨. وسيقدم التقرير النهائي إلى الدورة الكاملة للمؤتمر التي ستعقد في حزيران/يونيه ٢٠٠٨.

جيم - التعزيز والتنفيذ

٣٨ - ركزت لجنة الخبراء عملها في العام الماضي على المسائل الفنية والإدارية المرتبطة إلى حد كبير بعملية تنقيح نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية لعام ٢٠٠٣. وكان ذاك التركيز ضروريا لكفالة إجراء عملية التنقيح على النحو الملائم. بيد أن اللجنة على دراية بأهمية دورها في تعزيز المحاسبة البيئية - الاقتصادية في مجتمع المستخدمين، وفي التفاعل مع الطلب الشديد على السياسات فيما يتصل بالتدابير الخارجة عن نطاق الناتج المحلي الإجمالي من أجل تجسيد الآثار البشرية المترتبة على البيئة. وللجنة دور تضطلع به في بيان إسهامات الإحصاءات الرسمية في الجدل الدولي، وذلك في ضوء ولايتها الاستراتيجية الفريدة.

٣٩ - وفي العام الماضي، واصلت اللجنة تحديث موقعها على الإنترنت والتوسع فيه ضمن برنامج عملها المتعلق بتعزيز الحسابات البيئية والاقتصادية؛ واضطلعت بالمرحلة الثانية من التقييم العالمي للإحصاءات البيئية والمحاسبة البيئية والاقتصادية لموضوعات محددة؛ ووضعت استراتيجية لتنفيذ نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية في مجال المياه. ويرد أدناه النشاطان الأخيران.

١ - التقدم المحرز في مجال التقييم العالمي للإحصاءات البيئية والمحاسبة البيئية - الاقتصادية

٤٠ - تضطلع الشعبة الإحصائية في الأمم المتحدة، برعاية لجنة الخبراء، بأنشطة التقييم العالمي للإحصاءات البيئية والمحاسبة البيئية - الاقتصادية، وهي تشمل: (أ) تقييم حالة تنفيذ المحاسبة البيئية - الاقتصادية وما يتصل بها من إحصاءات على الصعيد الوطني؛ و (ب) تحديد الأولويات والخطط المستقبلية في هذا المجال؛ و (ج) تقييم العوامل التي تحول دون جمع وتصنيف ونشر إحصاءات المحاسبة البيئية - الاقتصادية وغيرها من الإحصاءات ذات الصلة. ويسهم التقييم العالمي في وضع المعايير والتوصيات الدولية في مجال المحاسبة البيئية - الاقتصادية وما يتصل بها من إحصاءات، وفي استحداث أنشطة محددة الأهداف للتعاون التقني في هذا المجال.

٤١ - ولتخفيف العبء الواقع على عاتق البلدان، صُمم التقييم العالمي بحيث يتم على مرحلتين. وقد غطت المرحلة الأولى، المنفذة بالتعاون مع الفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بالإحصاءات البيئية، معلومات عامة بشأن برامج الإحصاءات البيئية والمحاسبة البيئية - الاقتصادية؛ فيما انصب التركيز في المرحلة الثانية على مجالات مواضيعية محددة. وتم تنفيذ المرحلة الأولى من التقييم العالمي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦. وأوجزت الاستنتاجات الرئيسية التي تم التوصل إليها في المرحلة الأولى من التقييم في تقرير الأمين العام إلى اللجنة الإحصائية في دورتها الثامنة والثلاثين (E/CN.3/2007/9)، وعُرض على اللجنة في الدورة نفسها تقريرٌ مفصل قُدم إليها كوثيقة معلومات أساسية.

٤٢ - وفي إطار المرحلة الثانية، قامت الشعبة الإحصائية، في ظل تعاون وثيق مع فريق أوسلو المعني بإحصاءات الطاقة، بتنفيذ التقييم العالمي لإحصاءات الطاقة وأرصدتها. وكانت الأهداف المرجوة من هذا التقييم كما يلي: (أ) تحديد الدور الذي تضطلع به المكاتب الإحصائية الوطنية، في نطاق النظام الإحصائي الوطني، في مجال جمع إحصاءات الطاقة وأرصدتها، وتصنيفها ونشرها؛ (ب) تقييم نطاق إحصاءات الطاقة وأرصدتها في البلدان عن طريق تحديد مصادر الطاقة التي يغطيها التقييم، وممارسات جمع البيانات، ومدى اتباع المبادئ التوجيهية والتصنيفات الدولية، وكيفية استخدام الإحصاءات المقدمة؛ (ج) تقييم العوامل التي تحول دون جمع إحصاءات الطاقة وأرصدتها وتصنيفها ونشرها. وأرسل الاستبيان في حزيران/يونيه ٢٠٠٧ إلى ٢١٠ من البلدان والأقاليم. وفي ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، كانت ١٠٧ بلدان/أقاليم قد ردت على التقييم العالمي، وهو ما يمثل نسبة رد قدرها ٥٠ في المائة تقريبا. وسيُقدم إلى اللجنة الإحصائية التحليل المفصل للتقييم العالمي لإحصاءات الطاقة وأرصدتها في وثيقة معلومات أساسية توافى بها في دورتها التاسعة والثلاثين.

٤٣ - وجرى تجهيز التقييم العالمي لحسابات الطاقة وإحصاءات الانبعاثات الهوائية وحساباتها والتقييم العالمي لإحصاءات المياه وحساباتها، وأُرسلا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ إلى البلدان التي أشارت في المرحلة الأولى من التقييم إلى اضطلاعها ببرامج تتعلق بالمجال المواضيعي المحدد وكذلك إلى البلدان التي لم تكن قد ردت بعد على المرحلة الأولى من التقييم.

٢ - استراتيجية تنفيذ نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية في مجال المياه

٤٤ - أُعدت الشعبة الإحصائية في الأمم المتحدة استراتيجية تنفيذ نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية في مجال المياه استجابة لطلب اللجنة الإحصائية الذي أعربت عنه في دورتها الثامنة والثلاثين. وتستند استراتيجية التنفيذ إلى مشاورات مكثفة مع البلدان، وإلى مشاريع للاستراتيجية كانت محل نقاش من جانب لجنة الخبراء وفريق لندن المعني بالمحاسبة البيئية. كما نوقشت هذه المشاريع في ٦ حلقات عمل أو برامج تدريبية تناولت المحاسبة المتعلقة بالمياه وعُقدت في عام ٢٠٠٧.

٤٥ - وتهدف الاستراتيجية إلى إدماج نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية في مجال المياه في إطار السياسات الوطنية للإدارة المتكاملة للموارد المائية وفي النظم الإحصائية الوطنية. وهي تركز تركيزا شديدا على ربط إنشاء حسابات المياه بالطلب من جانب المستخدمين، وربطها بشكل أعم بالسياسات الاقتصادية الوطنية. وتتعاون الشعبة الإحصائية تعاونا وثيقا مع البلدان والوكالات الدولية استنادا إلى أوجه التآزر، والبرامج القائمة بالفعل في مجال الإدارة المتكاملة للموارد المائية، والمبادرات الإحصائية وذلك لتحسين البرامج المتعلقة بإحصاءات المياه.

٤٦ - وتتألف استراتيجية التنفيذ من المكونات الأربعة الآتية:

(أ) وضع توصيات دولية تتعلق بإحصاءات المياه تقترن بمبادئ توجيهية بشأن جمع البيانات التكميلية وتصنيفها؛

(ب) وضع المواد التدريبية والترويجية؛

(ج) وضع برنامج للتعاون التقني يشمل أنشطة إقليمية إضافة إلى مشاريع تجريبية تُنفذ في مجموعة مختارة من البلدان في شتى المناطق؛

(د) مواءمة أنشطة جمع البيانات التي تتم على الصعيد الدولي مع المفاهيم والتعاريف المعمول بها في نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية في مجال المياه.

(أ) التوصيات الدولية المتعلقة بإحصاءات المياه

٤٧ - تعمل الشعبة الإحصائية في الأمم المتحدة على وضع توصيات دولية بشأن إحصاءات المياه. وستضم هذه التوصيات قائمة متفق عليها بالمتغيرات والتعاريف المعتمدة المتعلقة بإحصاءات المياه التي تُوصى البلدان بتجميعها. وقد جرت مواءمة قائمة المتغيرات هذه مواءمة تامة مع المتغيرات ذات الصلة بنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية في مجال المياه، غير أنها تحتوي على المزيد من التفاصيل لتغطية متغيرات إضافية ذات صلة بالمياه ثمة حاجة إليها في إطار السياسات والتحليلات في قطاعات بعينها.

٤٨ - وستصاحب هذه التوصيات الدولية مبادئ توجيهية عملية تستند إلى أفضل الممارسات وإلى طرق جمع وتصنيف المتغيرات وكيفية ملء الاستبيانات الدولية والجداول القياسية لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية في مجال المياه. ومن المتوقع مناقشة التوصيات والمبادئ التوجيهية التكميلية في اجتماع لفريق الخبراء يُعقد في منتصف عام ٢٠٠٨.

(ب) التدريب والترويج

٤٩ - إضافة إلى نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية في مجال المياه وإلى التوصيات الدولية المتعلقة بإحصاءات المياه، ثمة حاجة إلى وضع برنامج للترويج والتدريب. فلئن كان نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية في مجال المياه قد أحرز نصيبا من القبول لدى الأوساط الإحصائية الرسمية، فإنه يحتاج إلى أن يروج له على نطاق أوسع بين أوساط المستخدمين. وفي إطار متابعة النتائج المنبثقة عن مؤتمر المنتجين والمستخدمين المعني بالمحاسبة المتعلقة بالمياه لأغراض الإدارة المتكاملة للموارد المائية، الذي عُقد في الفترة من ٢٢ إلى ٢٤ أيار/مايو ٢٠٠٦ في فوربرغ بهولندا تحت رعاية لجنة الخبراء، تتعاون الشعبة الإحصائية في الأمم المتحدة عن كثب مع الأوساط المعنية بالمياه لتعزيز الوعي بنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية في مجال المياه وخاصياته بوصفه نظام المعلومات الهيدرولوجية - الاقتصادية الذي ينبغي أن يُستعان به بين أوساط المستخدمين فيما يتعلق بالإدارة المتكاملة للموارد المائية.

٥٠ - وتقوم الشعبة، علاوة على هذا، بوضع نماذج تدريبية تدعم وضع وتعزيز برامج إحصاءات المياه وتنفيذ نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية في مجال المياه، وذلك استنادا إلى مواد تدريبية موجودة بالفعل وُضعت واستُخدمت في حلقات عمل ودورات تدريبية دولية أقامتها الشعبة. ويمكن الاطلاع على العروض المقدمة بها في الدورات التدريبية في الموقع الشبكي للشعبة.

٥١ - وتضطلع الشعبة كذلك بالكثير من الأنشطة بالتعاون مع شركاء عدة. ومن هذه الأنشطة تجدر الإشارة إلى ما يلي:

(أ) برنامج تجريبي عن تنفيذ نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية في مجال المياه بالتعاون مع الشراكة العالمية للمياه، والاتحاد العالمي لحفظ الطبيعة، وجامعة كولومبيا، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛

(ب) برنامج تدريبي عن نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية في مجال المياه بالتعاون مع معهد التثقيف في مجال المياه التابع لليونسكو.

٥٢ - والشعبة الإحصائية عضو في فرقة العمل المعنية برصد الإدارة المتكاملة للموارد المائية والإبلاغ بها التابعة لآلية الأمم المتحدة للموارد المائية. ومن أهداف فرقة العمل هذه الترويج لاستخدام نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية في مجال المياه بوصفه نظام المعلومات الذي يسمح بوضع مؤشرات للنتائج تقاس بها الإدارة المتكاملة للموارد المائية. وتحقيقا لهذا الغرض، سيبدأ في عام ٢٠٠٨ وفي أربعة بلدان، برنامج تجريبي لتنفيذ نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية في مجال المياه، بمجهود مشترك من كل من الشراكة العالمية للمياه وجامعة كولومبيا والاتحاد العالمي لحفظ الطبيعة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والشعبة الإحصائية في الأمم المتحدة.

٥٣ - وتُجرى بانتظام في معهد التثقيف في مجال المياه التابع لليونسكو برامج تدريبية عن الإدارة المتكاملة للموارد المائية. وقد أقامت الشعبة، بدعوة من المعهد، دورة تدريبية لمدة أسبوع عن نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية في مجال المياه كجزء من التدريب على الإدارة المتكاملة للموارد المائية الذي عُقد في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧. وسيُنظم هذا التدريب على نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية مرة أخرى في عام ٢٠٠٨، ومن المنتظر أن يصبح جزءا من المنهج الدراسي العادي للمعهد. وقد تمتد الدورة المزمع عقدها في عام ٢٠٠٨ لمدة تزيد على الأسبوع لتتلاءم بشكل أفضل مع المعارف والخبرات المتنوعة التي يمتلكها المشاركون.

(ج) برنامج المساعدة التقنية

٥٤ - ثمة طلب متزايد من جانب البلدان لوضع برنامج للمساعدة التقنية في مجال إحصاءات المياه والمحاسبة المتعلقة بالمياه. وقد تلقت الشعبة الإحصائية طلبات رسمية للحصول على مساعدة تقنية من ٥٠ بلدا تقريبا عقب قيام اللجنة الإحصائية، في دورتها الثامنة والثلاثين، باعتماد نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية في مجال المياه كمعيار إحصائي دولي مؤقت. وتأتي هذه الطلبات الخمسين من بلدان تمثل مراحل متعددة من مراحل وضع

إحصاءات المياه وحساباتها، تتوزع في آسيا وأفريقيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

٥٥ - ويشمل برنامج المساعدة التقنية التابع للشعبة الإحصائية والمتعلق بإحصاءات المياه والمحاسبة المتعلقة بالمياه مكونا إقليميا قويا وهو يستند إلى التعاون الوثيق مع لجان الأمم المتحدة الإقليمية وغيرها من الوكالات الدولية التي تنشط على الصعيد الوطني، ولا سيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وشعبة التنمية المستدامة التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والبنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. إضافة إلى ذلك تعكف الشعبة الإحصائية على إقامة صلات تعاون وطيد مع البرنامج الإقليمي للإحصاءات في منطقة البحر الأبيض المتوسط - المرحلة الثانية (MEDSTAT II) التابع للمكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية الذي يشمل مكونا يتعلق بحسابات المياه، ومع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي اللتين حازتا مؤخرا حق الاضطلاع بمشروع للنهوض بالمحاسبة والإحصاءات البيئية - الاقتصادية في منطقتيهما.

٥٦ - ويتألف برنامج المساعدة التقنية من حلقات عمل إقليمية تجمع بين بلدان من شتى أنحاء العالم وتقدم مساعدة تقنية إلى البلدان تجريبية من شأنها أن تكون أسوة لبلدان منطقتها. وقد صُمم البرنامج بحيث ينفذ على مراحل تستغرق فترة ٣ سنوات. وترد أدناه لمحة موجزة عن البرنامج:

(أ) المرحلة الأولى - حلقة عمل إقليمية تعريفية تُعقد بغية زيادة الوعي بنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية في مجال المياه والحصول على دعم أوساط المنتجين والمستخدمين على حد سواء، لصالح تنفيذ هذا النظام من قبل كبار المسؤولين الحكوميين. والهدف الرئيسي من حلقة العمل هذه هو أن تتضح للبلدان فائدة نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية في مجال سياسات الإدارة المتكاملة للموارد المائية وأن تلتزم بتنفيذه. وستُقدم في حلقة العمل أيضا معلومات تمكن البلدان من بدء العمل على إنشاء حسابات تجريبية. وفي هذه المرحلة، يجري اختيار بلد واحد أو بلدين في المنطقة ليمثلا دراستين إفراديتين تجريبيتين وذلك بناء على عدة عوامل منها مدى اهتمام البلدان بالموضوع ومدى توافر بيانات أولية مناسبة؛

(ب) المرحلة الثانية - حلقات عمل على مستوى الخبراء تُعقد لتقاسم الخبرات في مجال إنشاء حسابات تجريبية انطلاقا من المعلومات المتوافرة لدى البلدان، وتوفير أدوات إضافية للمساعدة على إنشاء هذه الحسابات. وسيُقدم التدريب على تجميع الإحصاءات المتعلقة بالمياه من مصادر موجودة وعلى ملء الجداول القياسية والرد

على الاستبيانات الدولية. ويمكن وضع مجموعة من الجداول القياسية لكل منطقة مع مراعاة الشواغل المشتركة بين بلدانها فيما يتعلق بالمياه ومدى توافر البيانات. ويمكن لتجربة البلدان التجريبية أن تكون عاملا مساعدا للبلدان الأخرى في المنطقة على البدء في تنفيذ نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية في مجال المياه.

(ج) المرحلة الثالثة – سوف تتقاسم البلدان مرة أخرى خبراتها لوضع الجداول القياسية لكل منطقة حتى يتسنى تحديد أفضل الممارسات في مجال ملء الجداول، وبشكل أعم لوضع وتعزيز البرامج المتعلقة بإحصاءات المياه.

٥٧ – وفي الفترات الفاصلة بين حلقات العمل، سيقدم الدعم للبلدان عن طريق الشبكات الإقليمية والاتصالات الإلكترونية والمنابر المعرفية التي تيسرها الشعبة الإحصائية وغيرها من الوكالات الناشطة في المنطقة.

٥٨ – وستقدم الشعبة المساعدة إلى فرادى البلدان لوضع وتعزيز البرامج المتعلقة بإحصاءات المياه ولتنفيذ نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية في مجال المياه. وسيجري تقديم المشورة بصفة رئيسية عن طريق البريد الإلكتروني والاتصال الهاتفي. ونظرا لقلة الموارد، لن توفد الشعبة الإحصائية إلى البلدان إلا عددا محدودا من البعثات للمساعدة في تنفيذ نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية، وسيقتصر إيفاد هذه البعثات بوجه عام على البلدان التجريبية (انظر الفقرة ٥٦ أعلاه).

(د) مواءمة أنشطة جمع البيانات على الصعيد الدولي

٥٩ – ثمة جهود جارية لمواءمة أنشطة جمع البيانات التي تتم على الصعيد الدولي مع مصطلحات وتعاريف نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية في مجال المياه. وتشمل الأنشطة التي تتم على الصعيد الدولي لجمع البيانات بشأن إحصاءات المياه استبيانات تجريها الشعبة الإحصائية في الأمم المتحدة/برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة. ويتسق بشكل عام استبيانا الشعبة الإحصائية في الأمم المتحدة/برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة التعاون التنمية في الميدان الاقتصادي/المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية مع نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية في مجال المياه، غير أن هناك حاجة إلى بعض التعديلات لكي يتماشيا تماشيا تاما مع مصطلحات هذا النظام وتعاريفه. ويتسق استبيان منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة بشكل عام مع نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية فيما يتعلق بالفرع الخاص بالموارد المائية. أما فيما يتعلق بالفرع المتعلق باستغلال المياه في الأنشطة الاقتصادية، فإن الاستبيان لا يتبع التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة

الاقتصادية. ويعكف في الوقت الراهن الفريق الفرعي المعني بإحصاءات المياه التابع للفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بإحصاءات البيئة، والشعبة الإحصائية كذلك، على مواءمة تعاريف المتغيرات المتعلقة بإحصاءات المياه وذلك عن طريق العمل الجاري بشأن التوصيات الدولية المتعلقة بإحصاءات المياه.

٦٠ - وتزمع الشعبة مواءمة استبيانها عن إحصاءات المياه مع نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية في مجال المياه اعتبارا من الجولة القادمة لأنشطة جمع البيانات التي تبدأ في ربيع ٢٠٠٨. وهي تعمل على ذلك بالتعاون مع المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية ومنظمة التجارة والتنمية في الميدان الاقتصادي.